

Distr.: General
23 June 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الخامسة والسبعون

جنيف، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز تنفيذي

بلغت النفقات الإجمالية لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد ٣٩,١ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وهو مبلغ يعادل تقريباً مستوى عام ٢٠١٥. وظلت النفقات المتصلة بأقل البلدان نمواً مرتفعة مثلة نسبة ٤٦,٥ في المائة من التنفيذ الكلي للمشاريع. ومنتوجا التعاون التقني الرئيسيان للأونكتاد، وهما النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS)، مثلاً على التوالي نسبي ٤٨ و ١١ في المائة من إجمالي النفقات في عام ٢٠١٦.

وبعد هبوط ملحوظ في عام ٢٠١٥، ارتفع مجدداً إجمالي التمويل لأغراض التعاون التقني المقدم لصناديق الأونكتاد الاستثمارية ليصل إلى ٤٠,١ مليون دولار، وهو أعلى مستوى له في الأعوام الخمسة الماضية. وعززت البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء دعمها المالي للأونكتاد. وبلغ التمويل المقدم من البلدان النامية ذروة جديدة بلغت ١٩,٩ مليون دولار، وهذا أكثر من ضعف المبلغ الذي ساهمت به البلدان المتقدمة.

وعلى الرغم من هذه البيانات المشجعة فإنه لمن التحدي إلى حد كبير معالجة نقص التمويل الذي تراكم على مدى الأعوام. ولسد ثغرة التمويل وتلبية طلب البلدان النامية المتزايد للحصول على المساعدة في تنفيذ خطة أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يكرر الأونكتاد مجدداً نداءه لزيادة مساهمات المانحين التقليديين والمانحين الناشئين.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-10506(A)



* 1 7 1 0 5 0 6 *

وفي عام ٢٠١٦، اتخذ الأونكتاد خطوات أخرى لتعزيز سير التعاون التقني، بما في ذلك توجيه متطلبات الإدارة القائمة على النتائج لأغراض التعاون التقني، والنهوض بمستوى قاعدة بيانات الطلب، وتوطيد أنشطة التعاون التقني من خلال مجموعة أدوات الأونكتاد (*UNCTAD Toolbox*) وتشجيع التعاون فيما بين الشعب والوكالات. وسيواصل الأونكتاد، كجزء من جهوده لتعبئة الموارد، تحسين إدارة التعاون التقني لجعلها أكثر فعالية وشفافية ومساءلة.

مقدمة

- ١- أُعد هذا التقرير لكي ييسر لمجلس التجارة والتنمية استعراضه السنوي لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد.
- ٢- وسيقدم هذا التقرير أيضاً إلى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية لغرض استعراضها لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرا وفي سلسلة من المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٦، بما في ذلك آخر هذه المقررات وهو المقرر ٥٢٩ (د-٦٣) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦^(١). ومن خلال هذه المقررات يوصي مجلس التجارة والتنمية بإيجاد تفاعل أكثر تنظيمياً بين أمانة الأونكتاد والجهات المستفيدة والمانحة المحتملة في إطار الفرقة العاملة التي تشكل الآلية الرئيسية للتشاور فيما بين الدول الأعضاء بشأن قضايا التعاون التقني.
- ٣- ويسلّط هذا التقرير الضوء على أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها في عام ٢٠١٦. ويحلل الاتجاهات الرئيسية في تمويل وتنفيذ هذا التعاون ويبرز الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد على مدى العام الماضي لتحسين بنية وسير التعاون التقني. كما يقدم أمثلة جيدة ودروساً مستفادة. وينتهي التقرير باستنتاجات ومقترحات من أجل المضي قدماً وأفاق المستقبل.
- ٤- وفي عام ٢٠١٦، مثل الأونكتاد وكالات أخرى غير مقيمة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - في اجتماعات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا السياق، واصل الأونكتاد الدعوة إلى دمج الوكالات غير المقيمة في أطر أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري، وكذلك زيادة التأكيد على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة بالتجارة.

أولاً - مصادر التمويل

- ٥- تموّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من المصدرين الرئيسيين التاليين.
 - (أ) تمويل الصناديق الاستثمارية (الموارد المالية الموفرة من فرادى الحكومات، والمفوضية الأوروبية، ومنظومة الأمم المتحدة، وغير ذلك من المنظمات الدولية، ومن القطاعين الخاص والعام لصناديق الأونكتاد الاستثمارية)؛
 - (ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.
- ٦- المساهمات التي تلقاها الأونكتاد في إطار مبادرة "توحيد الأداء" لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية

(١) المقررات ٤٩٥ (د-٥٥) لعام ٢٠٠٨، و٤٩٨ (د-٥٦) لعام ٢٠٠٩، و٥٠٤ (د-٥٧) لعام ٢٠١٠، و٥١٠ (د-٥٨) لعام ٢٠١١، و٥١٥ (د-٥٩) لعام ٢٠١٢، و٥٢٠ (د-٦٠) لعام ٢٠١٣، و٥٢٣ (د-٦١) لعام ٢٠١٤، و٥٢٦ (د-٦٢) لعام ٢٠١٥.

مدرجة في التمويل الإجمالي للصناديق الاستثمارية. ونظراً لأهمية المجموعة في النهوض بإصلاح التماسك على صعيد منظومة الأمم المتحدة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يقدم الجزء ١ من الفرع جيم من هذه الورقة تحديداً لمعلومات عن وصول الأونكتاد إلى آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء".

٧- والمساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين^(١) غير مدرجة في موارد الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، وهي معروضة بشكل مستقل في الفصل الأول، الفرع دال، من هذا التقرير.

ألف - مساهمات الصناديق الاستثمارية

٨- يظل كل من عدم إمكانية التنبؤ والتقلبات والتخصيص لأنشطة محددة السمات البارزة للتمويل من خارج الميزانية للصناديق الاستثمارية للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد. وعلى إثر انخفاض ملحوظ في عام ٢٠١٥، ارتفع مجدداً التمويل الإجمالي للصناديق الاستثمارية للأونكتاد في عام ٢٠١٦. وبلغت الموارد سنوياً ما مجموعه ٤٠,١ مليون دولار، سجل عام ٢٠١٦ أعلى مستوى من التمويل على مدى الأعوام الخمسة الماضية (الجدول ١). وقد عززت البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فضلاً عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، دعمها التمويلي للأونكتاد.

الجدول ١

مصادر تمويل الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ٢٠١٢-٢٠١٦

(بآلاف الدولارات)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٩٦٩٣	٨٥٧٠	١٢٠٤٧	٧٨٦٥	٩٧٥٠	البلدان المتقدمة ^(أ)
١٩٩٠٦	١٧٥٩٠	١٦٠٦٠	١٢٧٨٢	١٤٠١٧	البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ^(ب)
١٠٧٣	١٧٢٧	٥٦٢٩	٢٧٨٣	٣١٠٥	المفوضية الأوروبية
٨٨٨١	٦٢٣٧	٥٤٣٢	٧٠٢٠	٥٢٧٧	مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى ^(ج)
٥١٤	٥٦٥	٢٤٦	٧٨٢	٦٦٠	القطاعات الخاص والعام
٤٠٠٦٨	٣٤٦٨٩	٣٩٤١٥	٣١٢٣٢	٣٢٨٠٨	المجموع

ملاحظة: تعكس الجاميع قيماً مقربة إلى أرقام صحيحة

- (أ) لا تشمل المساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين.
- (ب) جزء كبير من الأنشطة ممول تمويلياً ذاتياً ويمكن أن يتأتى، مثلاً من عائدات القروض أو الهبات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية للأنشطة في البلدان الموفرة للتمويل.
- (ج) للاطلاع على التفاصيل، انظر الوثيقة TD/B/WP/285/Add.2، المرفق الثاني، الجدول ١٢.

(٢) وهم الخبراء المعاونون في تقارير السنوات السابقة.

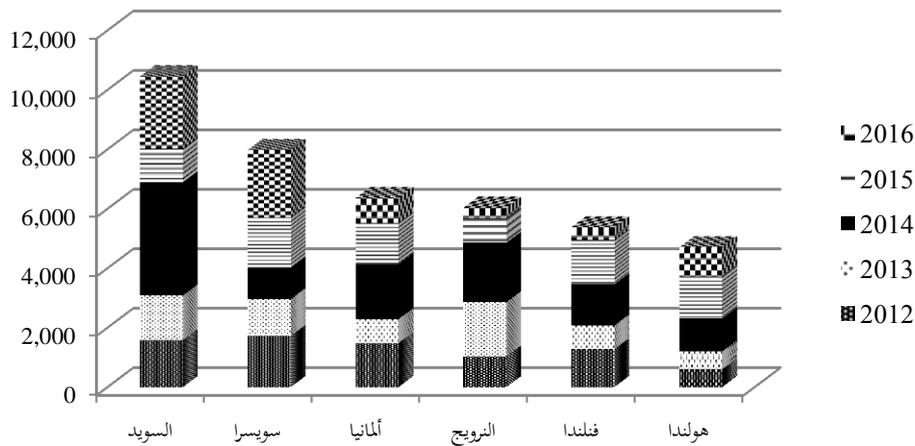
٩- وبلغت المساهمات المقدمة في عام ٢٠١٦ من البلدان المتقدمة ٩,٧ مليون دولار مسجلة ارتفاعاً بنسبة ١٣ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٥. ومثلت البلدان المتقدمة نسبة ٢٤,٢ في المائة من إجمالي تمويل الصناديق الاستثمارية، وهي تقريباً نفس حصة عام ٢٠١٥. وقد كانت الزيادة في مساهمات البلدان المتقدمة راجعة، إلى حد كبير، إلى الارتفاع الهائل في مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. ومن بين البلدان المتقدمة المانحة الرئيسية الستة في عام ٢٠١٥ لم تزد سوى السويد وسويسرا مساهمتهما في الأونكتاد.

١٠- وساهمت عشرة بلدان متقدمة في صناديق الأونكتاد الاستثمارية في عام ٢٠١٦. ومن بينها كانت السويد وسويسرا جهتين مانحتين إذ بلغت مساهمتهما السنوية ٢,٤ و٢,٣ مليون دولار على التوالي. وهذان البلدان مجتمعان مثلاً نسبة ٤٨ في المائة من إجمالي مساهمات البلدان المتقدمة تليهما الولايات المتحدة وهولندا وألمانيا. ومن حيث المساهمات الإجمالية المتراكمة على مدى الأعوام الخمسة الماضية، ظلت السويد وسويسرا في طليعة البلدان المانحة المتقدمة أمام ألمانيا والنرويج وفنلندا وهولندا (الشكل ١). وفي عام ٢٠١٦، كانت مساهمات البلدان المتقدمة موجهة بالأساس نحو المنافسة وحماية المستهلك، وإدارة الديون، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS)، وتيسير الأعمال التجارية، وتيسير الاستثمار، ومبادرة التجارة البيولوجية، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

١١- وفي عام ٢٠١٦ واصل التمويل المقدم من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اتجاهه الصعودي ليلعب ذروة جديدة بمقدار ١٩,٩ مليون دولار، وهذه زيادة بنسبة ١٣ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٥، وقد تجاوزت مساهمة البلدان المتقدمة ضعف ما كانت عليه. ومع ارتفاع التمويل الإجمالي للصناديق الائتمانية بنسبة ١٦ في المائة في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦ فإن حصة البلدان النامية في إجمالي موارد الصناديق الائتمانية انخفض انخفاضاً طفيفاً فنزل من ٥٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٤٩,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ (الشكل ٢). وإجمالاً، مول ٧٠ بلداً نامياً أنشطة الأونكتاد بالتعاون التقني في عام ٢٠١٦.

الشكل ١

مساهمات البلدان المتقدمة المانحة الرئيسية المتراكمة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ (بالآلاف الدولارات)

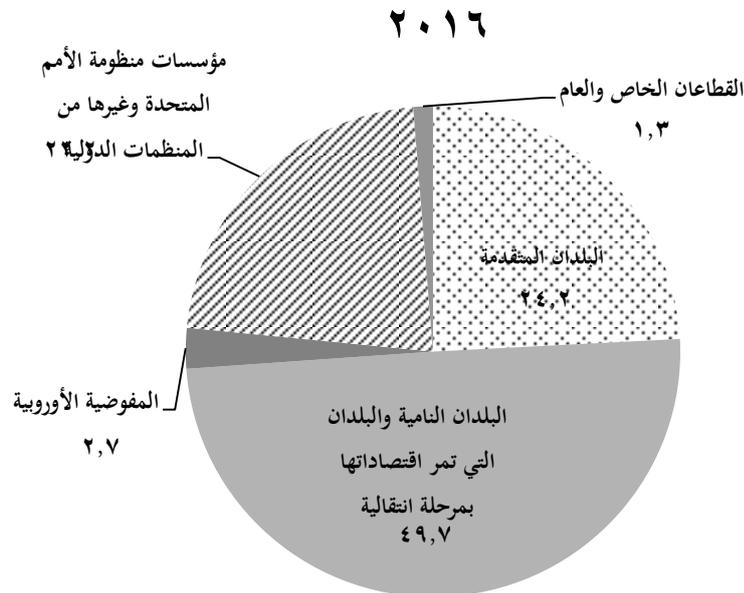
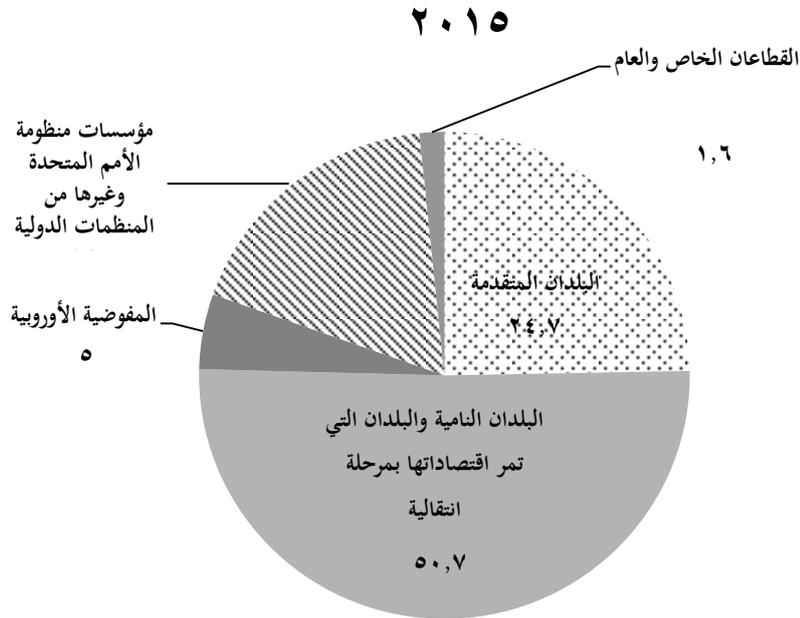


١٢- وفيما يتعلق بالتمويل المقدم من البلدان النامية، لا بد من التمييز بين البلدان النامية التي تقدم المساهمات لدعم أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني لصالح بلدان نامية أخرى والبلدان النامية التي تمويل هذه الأنشطة في بلدانها. وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن البلدان النامية ليست فقط المزودة الرئيسية للتمويل وإنما هي أيضاً متلقية لتمويلها ومستفيدة مباشرة من التعاون التقني للأونكتاد. وفي عام ٢٠١٦، حُصّصت نسبة ٩٦ في المائة من التمويل المتأتي من البلدان النامية للأنشطة في هذه البلدان، وذلك أساساً لتنفيذ برامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) (٨٨ في المائة) وبقدر أدنى، برامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS) (٧ في المائة). ونسبة ٤ في المائة المتبقية من مساهمات البلدان النامية (٨,٠ مليون دولار) استُخدمت لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والصين، التي تبلغ مساهماتها السنوية ٤,٠ مليون دولار، هي إلى حد بعيد أكبر المساهمين في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب تليها قطر فجمهورية كوريا.

١٣- وبعد هبوط حاد في عام ٢٠١٥، ظلت المساهمات المقدمة من المفوضية الأوروبية تنخفض في عام ٢٠١٦. وتسجيل الأونكتاد لمساهمات بمقدار ١,١ مليون دولار مقدمة من المفوضية الأوروبية كان هذا المقدار أقل مما كان عليه في عام ٢٠١٥ بنسبة ٣٨ في المائة إذ هبط إلى أدنى مستوى له منذ عام ٢٠١٠. وواصلت بعد ذلك حصته من إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية انخفاضها فهبطت من ٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٦. وكان الانخفاض في مساهمات المفوضية الأوروبية في العامين الماضيين مرده جزئياً إلى المفاوضات التي كانت جارية بشأن المسائل التقنية بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة، مما حال دون التوقيع على اتفاقات مساهمات جديدة. وفي أواخر عام ٢٠١٦، تمت معالجة المسائل التقنية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وقّع الأونكتاد، أو كان في طور التوقيع، على عدد من الاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي. ويتنظر أن ترتفع المساهمات المقدمة من المفوضية الأوروبية ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠١٧. والمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمثل، مجتمعة، نسبة ١٧ في المائة من إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية للأونكتاد في عام ٢٠١٦، مقابل نسبة ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٥.

١٤- وارتفعت المساهمات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من ٦,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٨,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وقد مثل ذلك نسبة ٢٢,٢ في المائة من إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية وزيادة بنسبة ٤٢ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٥. وكان هذا الارتفاع راجعاً بشكل رئيسي إلى ارتفاع الدعم المالي المقدم من البنك الدولي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، من بين جهات أخرى. وفي عام ٢٠١٦، ساهم البنك الدولي بمبلغ قدره ٢,٤ مليون دولار للأونكتاد لتنفيذ مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS). وساهمت مؤسسة تجارة وأسواق شرق أفريقيا (TradeMark East Africa) بمبلغ قدره ٢,٣ مليون دولار لدعم تطوير نظام الشباك الإلكتروني الموحد في أوغندا وتنفيذ مشروع بشأن تيسير التجارة والتجارة والمسائل الجنسانية. وحُصّصت مساهمة مصرف التنمية الأفريقي لمشروع في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) في ملاوي.

الشكل ٢
حصة إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية بحسب مصدر التمويل في ٢٠١٥ و ٢٠١٦
(بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تعكس المجاميع قيماً مقربة إلى أرقام صحيحة.

١٥ - وبلغ التمويل المقدم من القطاعين الخاص والعام في سنة ٢٠١٦ مقدار ٠,٥ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ١,٣ في المائة من إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية، وهو يقل بنسبة ٩ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٥. وقد شمل ذلك مشروعاً بشأن جمع البيانات

عن التدابير غير التعريفية لاقتصادات بلدان منتدى التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الممول من المعهد الوطني الأعلى لدراسات السياسات العامة في اليابان، ومشروع التدريب التجاري في مجال الموانئ الممول من سلطات الموانئ في العديد من البلدان النامية.

باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

١٦- في الميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة، تدرج الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، في البابين ٢٣ و ٣٥ على التوالي.

١٧- وفي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي نفقات الأونكتاد في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية ٣,٣ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٨,٥ في المائة من النفقات الإجمالية في إطار التعاون التقني. وكان ذلك يمثل انخفاضاً بنسبة ١٩ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٥، ولكن كان متساوياً تقريباً مع متوسط النفقات السنوية بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦.

١٨- وتوفر الموارد في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني - الباب ٢٣ - لأغراض الخدمات الاستشارية والتدريب. وفي عام ٢٠١٦، بلغت النفقات في إطار الباب ٢٣ مقدار ٠,٧ مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٤٣ في المائة مقارنة مع السنة السابقة. وكما كان الحال في الماضي، استُخدمت الموارد ذات الصلة بالتدريب في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني أساساً لتمويل دورة الأونكتاد الدراسية حول المسائل الرئيسية المتعلقة بجدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

١٩- وما زال حساب التنمية - الباب ٣٥ - يمثل مصدراً هاماً من مصادر التمويل لمشاريع تطوير القدرات في المجالات ذات الأولوية في جدول أعمال التنمية في الأمم المتحدة. وتنفذ المشاريع على شرائح وتنفذها عشرة كيانات تنفيذية تابعة لأمانة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد. وتدوم كل شريحة منها فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أعوام.

٢٠- وفي عام ٢٠١٦، كان ٢٣ مشروعاً في إطار الشرائح الثامنة والتاسعة والعاشره جارياً. وبلغ إجمالي النفقات ٢,٦ مليون دولار، وهو مبلغ يقل بنسبة ٧ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٥، ولكن كان أعلى بنسبة ٣٢ في المائة مما كان عليه في عام ٢٠١٤. وشملت هذه المشاريع مجموعة واسعة من مجالات عمل الأونكتاد (انظر الوثيقة TD/B/WP/285/Add.2، الجدول ٩).

٢١- وفي إطار الشريحة الحادية عشرة لحساب التنمية، حُددت ميزانية إجمالية قدرها ٢٨,٤ مليون دولار؛ وقد كان ذلك يمثل نفس حافضة التمويل مقارنة مع الشريحة العاشرة. وموضوع الشريحة الحادية عشرة هو "دعم الدول الأعضاء في تعزيز اتساق السياسات العامة القائمة على الأدلة والتكامل والتنفيذ التشاركي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على جميع المستويات". ونظراً للطابع المتكامل للخطة فإن هذه الشريحة تعلق قدراً كبيراً من الأهمية على النهج الشامل للقطاعات والتعاون فيما بين الوكالات في تصميم المشاريع وتنفيذها. وحصص الأونكتاد في هذه الشريحة الجديدة ينتظر أن تبلغ ٤,٩ مليون دولار أو نسبة ١٧ في المائة من موارد التمويل لتنفيذ ثمانية مشاريع بالتعاون مع كيانات حساب التنمية الأخرى.

جيم - مساهمات الشركاء المحددين والصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة لدعم البرامج المشتركة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية

٢٢- تتألف المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، التي يقودها الأونكتاد، من ١٥ وكالة مقيمة وغير مقيمة من وكالات الأمم المتحدة. وتلعب المجموعة دوراً حيوياً في تأمين معالجة مسائل التجارة والتنمية بشكل فعال في عملية إصلاح الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وما انفكت المجموعة، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧، تشارك بنشاط في تصميم وتنفيذ البرامج المشتركة في إطار مبادرة الأمم المتحدة "لتوحيد الأداء". وفي عصر أهداف التنمية المستدامة الجديد فإن المجموعة في وضع جيد يسمح لها بالاستجابة لطبيعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتكاملة والشاملة. وبدءاً بمشاريع في ثمانية بلدان رائدة وسعت المجموعة نطاق عملها ليصل إلى أكثر من ٣٠ عملية مشتركة في مناطق مختلفة.

٢٣- والمجموعة تموّل من خلال آلية تمويل مبادرة "توحيد الأداء"، بما في ذلك الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة مساهمات الشركاء المحددين. وفي عام ٢٠١٦، ظلت أنشطة الأونكتاد في إطار المجموعة تستفيد من صندوق "تحقيق النتائج معاً"، وبشكل خاص فيما يتعلق بأنشطته في كل من ألبانيا وبوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكابو فيردي. والصندوق الذي أطلقته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمفتوح أمام البلدان التي اعتمدت نهجاً يقوم على "توحيد الأداء" يرمي إلى تعزيز التقدم بتوصيات في مجال السياسات العامة فيما بين الوكالات على الصعيد القطري في سياق أطر أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فإن هذا النوع من آليات التمويل الجمعة يُنتظر أن يلعب دوراً متزايد الأهمية.

٢٤- وفي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي الوصول إلى آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء" ٠,٥٧ مليون دولار، أي أقل مما كان عليه الحال في عام ٢٠١٥ بنسبة ٥٠ في المائة (الشكل ٣). وكان سبب ذلك يرجع أساساً إلى اكتمال مشروعين رئيسيين مشتركين بين الوكالات مدعومين من أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية لصالح جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية تنزانيا المتحدة والتنفيذ النهائي لمبادرات ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار صندوق تحقيق النتائج معاً. ومن أصل ثماني مبادرات من هذا القبيل المنجزة منذ عام ٢٠١٤، أكمل الأونكتاد بنجاح في عام ٢٠١٦ خمس مبادرات في ألبانيا وبوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكابو فيردي.

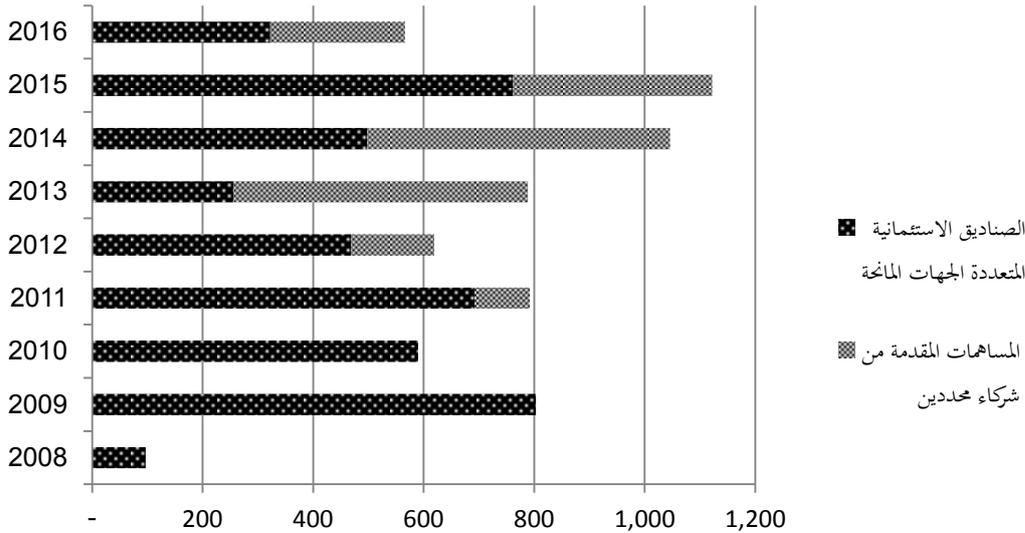
الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة

٢٥- الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة، من قبيل صندوق تحقيق النتائج معاً، منشأة من خلال بنية حوكمة متعددة المستويات تشمل ممثلي الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والجهات المانحة. وهذه الصناديق، التي أنشئت بإطار تمويل مفتوح وشفاف، تكمل موارد فرادى الوكالات.

٢٦- وإجمالاً، كان للأونكتاد وصول محدود إلى الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة في عام ٢٠١٦ (٣٢٢ ١٩٥ دولاراً) للأسباب المشار إليها في الفقرة ٢٤ من هذه الورقة. وقد شمل ذلك المساهمات الواردة من صندوق تحقيق النتائج معاً لعام ٢٠١٦ لتنفيذ المشاريع في الجبل الأسود وجمهورية تنزانيا المتحدة وفيت نام.

الشكل ٣

وصول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"، ٢٠٠٨-٢٠١٦ (بالآلاف الدولارات)



المساهمات المقدمة من شركاء محددين

٢٧- إضافة إلى الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة تمثل المساهمات المقدمة من شركاء محددين مساهمات مباشرة لوكالة أو أكثر تقدمها جهات مانحة أو أكثر لدعم التنسيق فيما بين الوكالات. وفي عام ٢٠١٦، تلقى الأونكتاد عدداً من مثل هذه المساهمات فيما يتصل بمشاركته في البرامج المشتركة التي تدعمها سويسرا (أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية) ومن خلال الاتفاقيات النموذجية للمساهمة بين وكالة من وكالات الأمم المتحدة ووكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة تضعها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٨- وفيما يتعلق بالبرامج المشتركة التي تمولها أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية، تلقى الأونكتاد في عام ٢٠١٦ الشريحة الأخيرة من الأموال لاستكمال مشروع في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومساهمة قدرها ٥١ ٠٠٠ دولار لمشروع بشأن سلاسل القيمة السوقية في جمهورية تنزانيا المتحدة وُضع في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

٢٩- وتلقى الأونكتاد أيضاً مساهمة قدرها ١٦٩ ٠٥٢ دولاراً من خلال مشاركته في اتفاق المساهمات المقدمة من وكالة تابعة للأمم المتحدة إلى وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة لدعم تنفيذ مشروع مشترك بشأن مواطن الشغل الخضراء المراعية للبيئة في زامبيا.

دال - تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين

٣٠- بالإضافة إلى مصادر التمويل المشار إليها أعلاه، تدعم بعض الجهات المانحة برنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين الذي ينفذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين. وفي عام ٢٠١٦، ظلت ألمانيا المساهم الوحيد في هذا البرنامج من برامج الأونكتاد، وارتفع عدد الموظفين الفنيين المبتدئين المشمولين برعاية الأونكتاد من موظفين في عام ٢٠١٥ إلى أربعة موظفين في عام ٢٠١٦ (انظر الوثيقة TD/B/WP/285/Add.2، الجدول ٧).

٣١- ويتيح برنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين فرصة فريدة من نوعها للموظفين الشبان للمشاركة في العمل التحليلي والفني في المنظمة. وجميع الشعب الفنية في الأونكتاد لها طلب كبير على الموظفين الفنيين المبتدئين. وبالتالي تعيد الأمانة تأكيد ندائها إلى الجهات المانحة التي هي في وضع يسمح لها بذلك النظر في تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين.

ثانياً - النفقات وتخصيص موارد التعاون التقني

٣٢- في عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي نفقات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد ٣٩,١ مليون دولار، أي أقل مما كان عليه في عام ٢٠١٥ بنسبة ١ في المائة. ومن حيث مصادر التمويل، ارتفعت النفقات في إطار الصناديق الاستثمارية ارتفاعاً طفيفاً فبلغت ٣٤,٩ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٨٩ في المائة من إجمالي إنجاز الأنشطة. وهبطت النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية من ٤,١ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٣,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦، أي ما يمثل نسبة ٨,٥ في المائة من إجمالي نفقات الإنجاز في عام ٢٠١٦. والإنتفاق في إطار آليات التمويل في سياق مبادرة "توحيد الأداء" انخفضت بنسبة ٢ في المائة لتتهبط إلى ٠,٨٦ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٢,٢ في المائة من إجمالي الإنتفاق سنوياً (الجدول ٢).

الجدول ٢

نفقات التعاون التقني حسب مصادر التمويل، ٢٠١٣-٢٠١٦

(بآلاف الدولارات)

٢٠١٦						
التغير عن العام السابق	النسبة المئوية	المبلغ	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
(بالنسبة المئوية)	من المجموع					
٠,٩	٣,٨٩	٣٤ ٩٢٨	٣٤ ٦٠٠	٣٤ ٨٠٥	٣٥ ٧٢٧	الصناديق الاستثمارية
(١٨,٩)	٨,٥	٣ ٣٠٨	٤ ٠٨٠	٢ ٨٠٢	٤ ١١٥	برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية
(١,٩)	٢,٢	٨٦٠	٨٧٧	١ ١٧٤	٦١٧	آليات تمويل "توحيد الأداء"
(١,٢)	١٠٠,٠	٣٩ ٠٩٧	٣٩ ٥٥٧	٣٨ ٧٨٠	٤٠ ٤٥٩	المجموع

ملاحظة: تعكس الجاميع قيماً مقربة إلى أرقام صحيحة (انظر الوثيقة TD/B/WP/285/Add.2، الجدول ١)

ألف - أنواع المشاريع

٣٣- نفذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الأصعدة الإقليمية والإقليمي والقطري. وأكثر من نصف إجمالي النفقات ناتج عن تنفيذ المشاريع القطرية. وإلى جانب المشاريع الإقليمية يمثل هذان الشكلان من أشكال التنفيذ نسبة ٨٤ في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني في عام ٢٠١٦ (الشكل ٤).

٣٤- والمشاريع الإقليمية مشاريع مواضيعية تتيح للبلدان النامية أنشطة تغطي أكثر من منطقة جغرافية واحدة. وفي عام ٢٠١٦، انخفضت النفقات في إطار هذا النوع من المشاريع من ١٥,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ١١ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٢٨ في المائة من إجمالي النفقات. وشملت هذه المشاريع جميع مجالات عمل الأونكتاد، ولا سيما إدارة الديون، وتيسير الاستثمار، والتجارة، والبيئة، والتنمية، وسياسة المنافسة وحماية المستهلك واتجاهات ومسائل الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لأغراض التنمية.

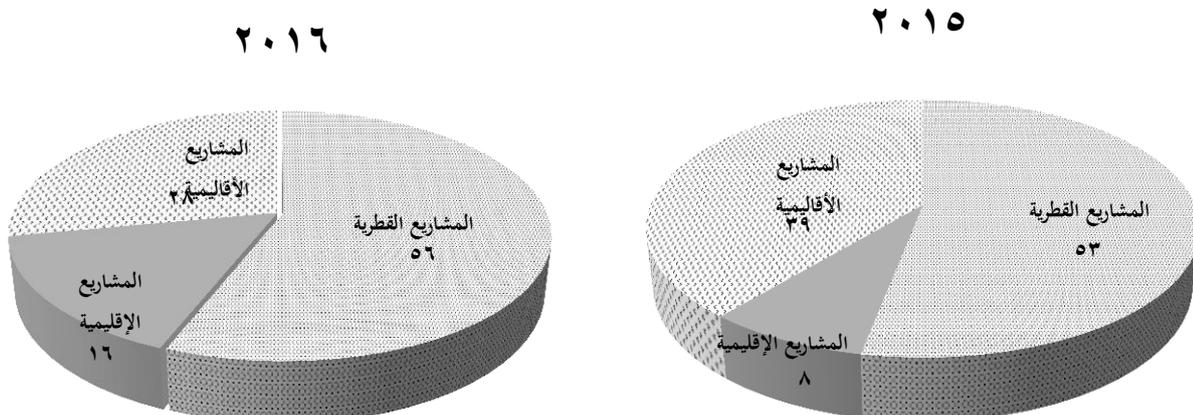
٣٥- وارتفع إجمالي النفقات على المشاريع القطرية من ٢٠,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٢٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦. كما ارتفعت أيضاً حصة المشاريع القطرية في إجمالي النفقات من ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥٦ في المائة في عام ٢٠١٦. وظل كل من تحديث الجمارك وإصلاحها (ASYCUDA)، وإدارة الديون (DMFAS) وتيسير الاستثمار مجالات التركيز الرئيسية للمشاريع القطرية. ومعظم المشاريع القطرية تمول نفسها بنفسها، بما في ذلك عن طريق توفير الجهات المانحة للموارد من خلال برامجها للمعونة الثنائية. ونسبة ٥٦ في المائة من أصل مبلغ ٢٢ مليون دولار لها صلة بتنفيذ المشاريع في أقل البلدان نمواً.

٣٦- وظل إجمالي النفقات على المشاريع الإقليمية يرتفع وبلغ ٦,١ مليون دولار في عام ٢٠١٦ مقارنة مع ٣,١ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك تضاعفت حصة المشاريع الإقليمية في إجمالي النفقات في الفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠١٦. والنفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية بلغت في مجملها، مجتمعة، ٢٨,١ مليون دولار في عام ٢٠١٦، أي ما يمثل ٧٢ في المائة من إجمالي التنفيذ في عام ٢٠١٦، مقابل ٦١ في عام ٢٠١٥.

الشكل ٤

نفقات التعاون التقني كنسبة من مجموع النفقات، بحسب نوع المشروع، ٢٠١٦-٢٠١٥

(بالنسبة المئوية)



باء- التوزيع بحسب المنتج

٣٧- يسرد الجدول ٣ قائمة برامج أو منتجات التعاون التقني للأونكتاد البالغ عددها ٢٩ برنامجاً أو منتجاً^(٣)، مجمعة تحت أربعة موضوعات. ويغطي كل واحد من الموضوعات عدداً من المنتجات التي توفرها مختلف شعب الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك هناك أيضاً ١٨ مجموعة، بما فيها ١٧ مجموعة مواضيعية ومجموعة إضافية بشأن خدمات ومشاريع الدعم، مرتبطة أيضاً بالمنتجات والمواضيع. وفي عام ٢٠١٦ بلغ إجمالي النفقات في إطار هذه المنتجات ٣٢,٧ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٨٤ في المائة من إجمالي تنفيذ برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

الجدول ٣

التعاون التقني بحسب الموضوع والمنتج، ٢٠١٦

(بالدولارات وبالنسب المئوية)

النسبة المئوية من المجموع	النفقات (بالدولارات)	المنتج	الموضوع	المجموعة
		A تحويل الاقتصادات وتحسين القدرة على المنافسة		
٠,٤	١٢٤ ٩١٢	استعراضات سياسات الاستثمار	A1	VII
٠,١	٢٤ ٨٣٥	استعراضات سياسات الخدمات	A2	I
٠,٩	٢٩٠ ٤٨٧	استعراضات أطر السياسات التجارية	A3	I
٠,٦	٢٠٣ ٠٠٧	استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار	A4	XV
٠,٧	٢٣٢ ٤٢١	التجارة الإلكترونية وبرنامج الإصلاح القانوني	A5	XIII
٠,٢	٥٧ ١٠٣	أدلة الاستثمار	A6	VIII
١,٥	٤٨٨ ٢٥٠	التدابير غير التعريفية	A7	II
٠,٤	١٢٢ ٣٤٢	الاستعراضات الوطنية للصادرات الخضراء	A8	III
٠,٨	٢٦٤ ٤٥٨	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	A9	I
		B معالجة نقاط الضعف وبناء القدرة على التكيف		
٠,٣	٩٧ ٢٩٦	دعم الإخراج من فئة أقل البلدان نمواً	B1	XVI
١٣,٧	٤ ٤٧٢ ٧٧١	نظام إدارة الديون والتحليل المالي	B2	XI
٠,٢	٤٩ ٩٤٩	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	B3	X
١,٢	٤٠٢ ٠١٩	الإطار المتكامل المعزز	B4	XVII
٠,٤	١١٤ ٥٩٨	قواعد المنشأ ووصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق	B5	XVII
٠,١	٢٢ ١١٤	خارطة طريق القطن الأفريقي	B6	V
١,٩	٦١٢ ٨٧٦	مبادرة التجارة البيولوجية	B7	III
		C تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الإدارة		
٢,٦	٨٣٥ ٨٠٤	استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة	C1	IV
٧,٧	٢ ٥٣١ ٢٨٧	نظم اللوائح التنظيمية الإلكترونية والتسجيل الإلكتروني	C2	VIII

(٣) كما ورد وصف ذلك في وثيقة الأونكتاد لعام ٢٠١٦، مجموعة أدوات الأونكتاد: نتائج التنفيذ (الأمم المتحدة، جنيف).

النسبة المئوية من المجموع	النفقات (بالدولارات)	المنتج	الموضوع	المجموعة
٢,٣	٧٦٣ ١٨١	النقل واللوجستيات التجارية - برنامج تيسير التجارة	C3	XII
٥٦,٩	١٨ ٦١٣ ٨٠٦	النظام الآلي للبيانات الجمركية	C4	XII
١,٣	٤١٣ ٧٦٥	برنامج الأونكتاد للإحصاءات	C5	X
٠,٠	-	المسؤولية الاجتماعية للشركات - المبادرة الخاصة بالبورصات المستدامة	C6	IX
٠,٤	١٣٧ ٥٠٣	المحاسبة والإبلاغ الخاصان بالشركات	C7	IX
		تمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم	D	
١,١	٣٧٢ ٤٠٠	برنامج التجارة والشؤون الجنسانية والتنمية	D1	II
٠,٨	٢٦٤ ٥٩٥	اتفاقات الاستثمار الدولية	D2	VII
١,٠	٣١٠ ٨٤٨	برنامج تطوير المشاريع "إمبريتيك" والروابط التجارية	D3	IX
٠,٥	١٧٨ ١٥٢	المعهد الافتراضي	D4	X
٠,٩	٢٩٣ ٠٠٠	دورة دراسية عن القضايا الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي - الفقرة ١٦٦	D5	XIV
١,٣	٤٠٩ ٢٠٩	برنامج التدريب التجاري في مجال الموانئ	D6	XIV
١٠٠	٣٢٧٠٢٩٨٩			المجموع

٣٨- من بين المنتجات البالغ عددها ٢٩ منتجاً ظل النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) المنتج الرائد في عام ٢٠١٦ وقد بلغ إجمالي النفقات ١٨,٦ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٥٧ في المائة من إجمالي النفقات من منتجات مجموعة الأدوات. وحل بعدها نظام إدارة الديون والتحليل المالي ونظم اللوائح التنظيمية الإلكترونية والتسجيل الإلكتروني التي مثلت، على التوالي، ١٤ و ٨ في المائة من إجمالي النفقات المتصلة بمهذين المنتجين في عام ٢٠١٦. وهذه المنتجات الراسخة تسلم بها البلدان المستفيدة على نطاق واسع.

٣٩- وفي عام ٢٠١٦ مثل الإنفاق الذي له صلة بتسعة منتجات ما بين ١ و ٣ في المائة من إجمالي التنفيذ بالنسبة لمنتجات مجموعة الأدوات، بما في ذلك استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، وبرنامج تيسير التجارة، ومبادرة التجارة البيولوجية. أما النفقات المتصلة بالمنتجات المتبقية وعددها ١٧ منتجاً فقد مثلت أقل من ١ في المائة من إجمالي النفقات فيما يتصل بمنتجات مجموعة الأدوات. وهذا يمكن تفسيره جزئياً بكون بعض المنتجات الحديثة التطوير بحاجة إلى تعزيز على مر الزمن وبكون الدعم الإضافي المقدم من خلال الميزانية العادية لم يؤخذ بعين الاعتبار في الجدول ٣.

جيم - التوزيع الجغرافي

٤٠- من أصل ٢٨,١ مليون دولار أنفقت على المشاريع الإقليمية والقطرية، أنفق أكثر من النصف (١٤,٨ مليون دولار) لتنفيذ مشاريع في أفريقيا، من بينها ١١ مليون دولار أنفق على مشاريع قطرية و ٣,٨ مليون دولار أنفق على مشاريع إقليمية (الجدول ٤). ومقارنة بعام ٢٠١٥، ارتفع إجمالي النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية في أفريقيا بنسبة ١٩ في المائة، وذلك أساساً

بسبب ارتفاع نسبة تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالنقل وتيسير التجارة، وتيسير الاستثمار، والعملة، واستراتيجيات التنمية، وتطوير قطاع السلع الأساسية. واستمرت حصة المشاريع القطرية والإقليمية في إجمالي الإنفاق على التعاون التقني في أفريقيا في اتجاه صعودي فبلغت نسبة ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٦ (الشكل ٥).

الجدول ٤

نفقات التعاون التقني بحسب المنطقة، ٢٠١٣-٢٠١٦

(بالآلاف الدولارات)

	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣		
النسبة المئوية	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ		
	١٠٠,٠	٣٩٠٩٧	٣٩٥٥٧	٣٨٧٨٠	٤٠٤٥٩	المجموع
	٣٧,٩	١٤٨٢٨	١٢٤٧٦	١٠٥٢٦	٩٣١٢	أفريقيا ^(١)
	١٦,٢	٦٣٤٠	٥٩٤٢	٨٧٠٠	٩٥٢١	آسيا والمحيط الهادئ ^(١)
	١٠,٦	٤١٢٥	٤٠٤٣	٣١٦٠	٤٠٩٣	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاربي ^(١)
	٦,٦	٢٥٩٧	١٣٧٨	١١٨٣	٧١٧	أوروبا ^(١)
	٠,٥	٢٠٧	١٨٧	١٦٧	-	أمريكا الشمالية ^(١)
	٢٨,١	١٠٩٩٩	١٥٥٣١	١٥٠٤٥	١٦٨١٥	المشاريع الإقليمية

(أ) بهم إجمالي النفقات حصرياً المشاريع الإقليمية والقطرية.

٤١- إثر هبوط ملحوظ سُجل في عام ٢٠١٥، ارتفعت مجدداً النفقات المتعلقة بالمشاريع الإقليمية والقطرية في آسيا والمحيط الهادئ لتصل إلى ٦,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وهذه زيادة بنسبة ٧ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك ارتفعت حصة المشاريع الإقليمية والقطرية في آسيا والمحيط الهادئ كنسبة مئوية من إجمالي النفقات من ١٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٦. وقد ساهم تعزيز إنجاز الأنشطة التنفيذية المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة، وتيسير الاستثمار، والقدرات الإنتاجية، إلى حد كبير، في ارتفاع النفقات على المستوى الإقليمي.

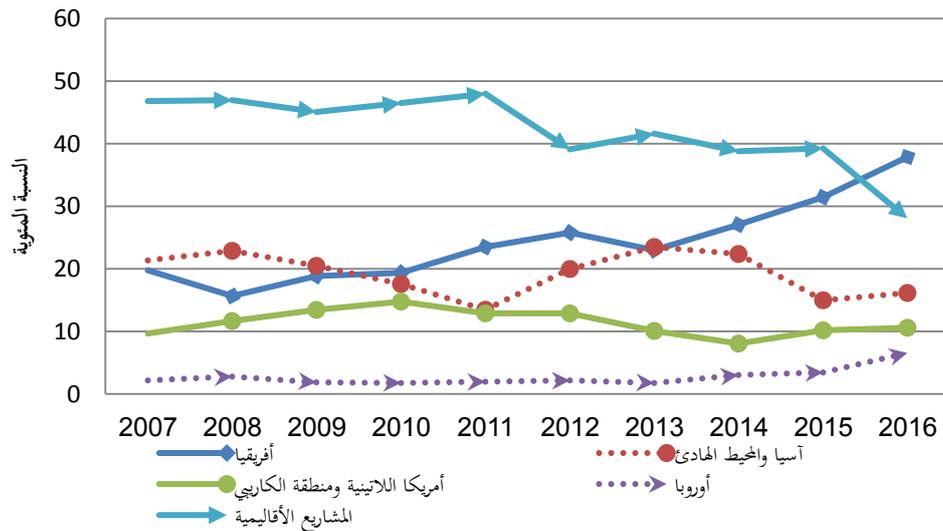
٤٢- وبلغت النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ٤,١ مليون دولار في عام ٢٠١٦ أي أنها ارتفعت بنسبة ٢ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٥. وارتفاع النفقات ذات الصلة بتنفيذ المشاريع المتعلقة بتيسير الاستثمار وإدارة الديون وسياسة المنافسة وحماية المستهلك قد تجاوز مجرد التعويض عن الانخفاض في النفقات الذي له صلة بالنقل وتيسير التجارة فضلاً عن قدرات التحليل التجاري ونظم المعلومات. وارتفعت حصة المشاريع الإقليمية والقطرية في أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجموع تنفيذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد من ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٦.

٤٣- وبلغت النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية في أوروبا ٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٦، ما مثل نسبة ٧ في المائة من إجمالي التنفيذ. ومقارنة مع النفقات بمقدار ١,٤

مليون دولار في عام ٢٠١٥، كان الارتفاع راجعاً إلى حد كبير إلى تعزيز تنفيذ مشاريع التنمية المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة، وإدارة الديون، وتيسير الاستثمار. وفي أمريكا الشمالية، تم تنفيذ أحد مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) في إدارة الجمارك بسانت بيير وميكلون، حيث بلغ إجمالي الإنفاق ٠,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦.

الشكل ٥

نفقات التعاون التقني كنسبة من مجموع النفقات السنوية، بحسب المنطقة، ٢٠٠٧-٢٠١٦
(النسبة المئوية)



ملاحظة: لم تؤخذ في الاعتبار في حساب الأنصبة الإقليمية لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، سوى النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية؛ ولم تدرج في الشكل حصة أمريكا الشمالية، إذ إنها لم تمثل سوى نسبة ٠,٥ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني في عام ٢٠١٦.

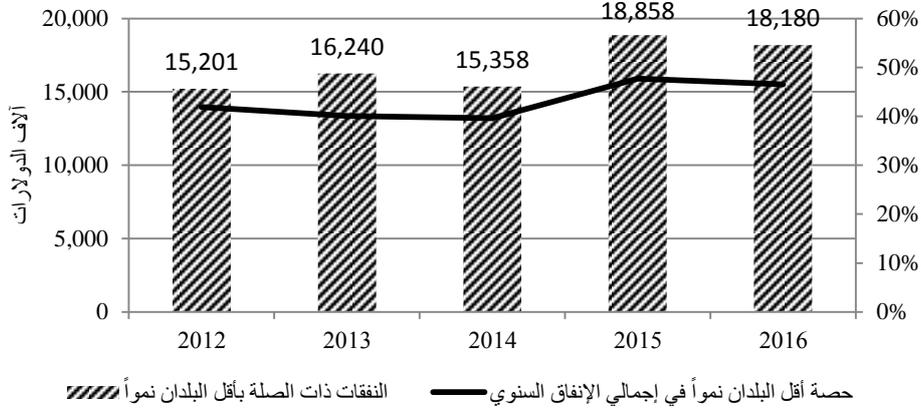
دال - تنفيذ مشاريع التعاون التقني في أقل البلدان نمواً

٤٤ - تولى أقل البلدان نمواً الأولوية في استراتيجية الأونكتاد المتعلقة بتقديم خدمات التعاون التقني. ففي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي نفقات التعاون التقني دعماً لهذه البلدان ١٨,٢ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٤٦,٥ في المائة من إجمالي التعاون التقني. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف (أقل بنسبة ٣,٦ في المائة) في النفقات فيما يتصل بأقل البلدان نمواً مقارنة مع عام ٢٠١٥، ظل إجمالي الإنفاق على التعاون التقني المقدم لهذه البلدان مرتفعاً مقارنة مع عام ٢٠١٥ (الشكل ٦). أما فيما يتصل بالمساهمات المقدمة لصندوق الأونكتاد الاستثماري لأقل البلدان نمواً، فتلقّت الأمانة تمويلين جديدين في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. وكما ورد التشديد على ذلك في الفقرة ٧ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥٢٦ (د-٦٢)، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فإن البلدان المتقدمة وغيرها من الشركاء في التنمية التي هي في وضع يسمح لها بذلك مدعوة لتقديم مساهمات متعددة السنوات للصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً.

الشكل ٦

نفقات التعاون التقني دعماً لأقل البلدان نمواً، ٢٠١٢-٢٠١٦

(بآلاف الدولارات والنسبة المئوية)



٤٥ - يدعو توافق آراء نيروبي (Nairobi Maafikiano) إلى مساعدة أقل البلدان نمواً في الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة، بما في ذلك المساعدة المحددة الهدف في سياق الإطار المتكامل المعزز. ويشدد أيضاً على أنه يتعين على الأونكتاد مساعدة تلك البلدان على المضي قدماً في التحضير للإخراج من فئة أقل البلدان نمواً. ويصف الإطار مختلف أنشطة التعاون التقني التي نفذها الأونكتاد في عام ٢٠١٦ لصالح أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الأنشطة ذات الصلة بالإطار المتكامل المعزز والإخراج من فئة أقل البلدان نمواً.

تعاون الأونكتاد التقني دعماً لأقل البلدان نمواً: بعض المعالم البارزة في عام ٢٠١٦

لتحسين إلمام المانحين والمستفيدين بنطاق منتجات التعاون التقني المتاحة لأقل البلدان نمواً، أطلق الأونكتاد مجموعة الأدوات لصالح أقل البلدان نمواً أثناء الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر، نيروبي، ٢٠١٦) وأبرزت هذه الوثيقة ١٦ منتجاً من منتجات التعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) ومنتجان يستهدفان تحديداً أقل البلدان نمواً، والإطار المتكامل المعزز، والدعم من أجل الإخراج من مركز أقل البلدان نمواً.

وفي عام ٢٠١٦، أفاد ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً من دعم النظام الآلي للبيانات الجمركية، الذي سمح بزيادة جمع العائدات من الجمارك في تلك البلدان وخفض الوقت اللازم لتخليص البضائع والتكاليف. على سبيل المثال، أفاد المدير العام للجمارك في موريتانيا بأن جمع العائدات كان قد ارتفع بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٦ مقارنة مع عام ٢٠١٥، وذلك على الرغم من الأزمة المالية التي تمر بها البلاد.

وفي سياق الإطار المتكامل المعزز، ساهمت المساعدة المحددة الهدف المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٦، بشكل خاص، في استكمال تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري في إثيوبيا، وفي وضع سياسة تطوير التجارة الوطنية في بنن، واستنباط استراتيجية وطنية للتجارة و سياسة وطنية للصناعة في غامبيا، ووضع خطة متوسطة الأجل في بوركينا فاسو. وبالإضافة إلى ذلك، دعم الأونكتاد بنشاط مبادرتين إقليميتين إحداهما صدرت عن إثيوبيا وجيبوتي في شرق أفريقيا والثانية عن بنن وبوركينا فاسو ومالي والنيجر في غرب أفريقيا. وقد سعت هاتان المبادرتان

إلى التنفيذ المشترك لمصفوفات العمل بشأن العبور والنقل وتيسير التجارة المبينة في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري.

وعمل الأونكتاد في مجال دعم البلدان ومساندتها للخروج من فئة أقل البلدان نمواً قد عاد بالنفع على ٨ من هذه البلدان في عام ٢٠١٦، بصرف النظر عما أُحرز من تقدم صوب الخروج من هذه الفئة. وأعدت ملامح مواطن ضعف خاصة ببلدان بعينها لكل من بوتان وتيمور ليشتي وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وكريباتي ونيبال. وأعربت البلدان المستفيدة عن امتنانها للأونكتاد لمساعدته للسلطات الوطنية على تحسين فهمها وإدارتها للمضاعفات السياسية للتغير المنتظر في وضع البلد كبلد من أقل البلدان نمواً. ومما اكتسب أهمية خاصة بالنسبة لجميع الدول ذات الصلة عمل الأونكتاد للمساعدة على تحديد أنسب مستوى للمعاملة الخاصة البديلة بعد فقدان المعاملة كبلد من أقل البلدان نمواً بشكل جزئي أو بشكل كلي.

ثالثاً - الهيكل وسير العمل

ألف - متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

الترشيد المواضيعي

٤٦ - في عام ٢٠١٦، واصلت الأمانة جهودها الرامية إلى تعزيز أنشطة التعاون التقني. وأصبحت مجموعة أدوات الأونكتاد، منذ إنشائها في عام ٢٠١٥، أداة رئيسية في توطيد التعاون التقني وتحسين التعريف بالأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد لأغراض التنمية.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٦، تم تجميع ١٨١ مشروعاً بنفقات بلغت في مجموعها ٣٢,٧ مليون دولار تحت ٢٩ منتجاً من منتجات مجموعة الأدوات. وبالنسبة للمشاريع المتبقية وعددها ٥١ مشروعاً (٦,٤ مليون دولار) تواصلت الجهود من أجل زيادة الترسخ في إطار المنتجات الجديدة. وسوف تُنشر نسخة جديدة مستوفاة من مجموعة الأدوات في عام ٢٠١٧ من أجل تحسين تجسيد جهود الأمانة في هذا المجال. وفي عام ٢٠١٦، تم نشر هذه المجموعة على نطاق واسع أثناء الأونكتاد الرابع عشر وعلى موقع الأونكتاد على الشبكة. وتم أيضاً في عام ٢٠١٦ تصميم نسخة محمولة وسهلة الاستعمال من مجموعة الأدوات وبدأ العمل بها في أيار/مايو ٢٠١٧.

٤٨ - وفي حين أن مجموعة الأدوات أذكت الوعي في صفوف المستفيدين والمناخين في الطيف الواسع لأنشطة التعاون التقني التي يوفرها الأونكتاد، سعت الأمانة أيضاً إلى استخدامها لتعبئة الأموال من الجهات المانحة المحتملة وكأساس لوضع مذكرات مفاهيمية ومقترحات مشاريع. على سبيل المثال، وفي إطار آلية التمويل الجديدة الجاري التشاور بشأنها حالياً مع الدول الأعضاء، تتمحور أنشطة جمع الأموال حول منتجات تعاون تقني محددة.

٤٩ - ولزيادة تنسيق التقارير بشأن التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد، وانطلاقاً من عام ٢٠١٧، ستستخدم الأمانة مجموعة الأدوات كمخطط عمل لإعادة هيكلة المرفق الأول لهذا التقرير. وبشكل عام، ستقدم المعلومات عن أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد بحسب المنتج في إطار أربعة مواضيع. وستقدم المعلومات عن المشاريع التي لا صلة لها بمنتجات مجموعة الأدوات البالغ عددها ٢٩ منتوجاً تحت المواضيع ذات الصلة.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٦، وبدعم من المانحين، أغلقت الأمانة مالياً ٢٧ مشروعاً وبدأت ٣٣ مشروعاً جديداً^(٤). وفي المجموع كان هناك ٢٣٣ مشروعاً تنفيذياً بما استتبع ذلك من نفقات في عام ٢٠١٦، وقد سجّل ذلك انخفاضاً بمقدار ٢٩ مشروعاً عن عام ٢٠٠٨ عندما اتخذت إجراءات للحد من التجرئة.

أوجه التآزر بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد

٥١ - يشدد توافق آراء نيروبي (Nairobi Maafikiano)، في الفقرة ٩٢، على الأهمية الاستراتيجية المتساوية للأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد ويدعو الأونكتاد إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة الروابط والتكامل بين هذه الأركان. وفي عام ٢٠١٦ تجسدت أوجه تآزر أكبر بين المساعدة التقنية والبحث والتحليل وبناء توافق الآراء في مجالات عمل مختلفة من مجالات عمل الأونكتاد.

٥٢ - على سبيل المثال، تم وضع مشروع للمساعدة التقنية بشأن آثار تغير المناخ على هياكل النقل الساحلي في منطقة الكاريبي، بالاستناد إلى عمل الأونكتاد البحثي والتحليلي السابق فيما يتصل بسياسات وتشريعات النقل. وتمثلت نواتج المشروع في دراسات حالات فردية لكل من سانت لوسيا وجامايكا، ومنهجية لتقييم الآثار ذات الصلة بالمناخ وخيارات التكيف. وقد أسهم هذا العمل في إعداد تقرير الاستشارية الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام والمعنية بالنقل المستدام بشأن تعبئة النقل المستدام لأغراض التنمية، الذي يتضمن المشروع بوصفه واحداً من بين دراسات الحالات الفردية. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت استنتاجات البحث والمساعدة التقنية في المداولات الحكومية الدولية من قبيل مداولات الفرقة المواضيعية الرفيعة المستوى المعنية بحلول النقل المستدام لأزمة المناخ في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول المعني بالنقل المستدام الذي عقد بأشغابات بتركانستان في عام ٢٠١٦.

٥٣ - وتطوير المشاريع مثال آخر من أمثلة تلاقح أركان عمل الأونكتاد الثلاثة. ففي مجال التحليل والبحث فيما يتصل بالسياسات العامة، وضع الأونكتاد إطار سياسات تنظيم المشاريع لتوجيه البلدان في تطوير سياسات إدارة المشاريع. واستمد الإطار أفضل الممارسات من العمل الميداني وازداد تحسناً من خلال التفاعلات الحكومية الدولية. والبعد السياسي للعمل المتعلق بإدارة المشاريع يكمله برنامجان عمليان للمساعدة التقنية هما برنامج تطوير المشاريع (إمبرتيك) وبرنامج الروابط التجارية، وهو برنامج يسعى إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتثبيت العائدات بالنسبة للشركات الصغيرة عن طريق ربطها بالشركات الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية أو الإقليمية. ونتائج تحليل السياسات العامة والمساعدة التقنية تسهم أكثر في بناء توافق الآراء بشأن جوانب هامة من جوانب تطوير تنظيم المشاريع من قبيل تمكين النساء.

التعاون بين الشعب

٥٤ - واصلت لجنة استعراض المشاريع الاضطلاع بدورها كآلية داخلية لضمان التماسك في أنشطة الأونكتاد التنفيذية لأغراض التنمية، بما في ذلك جمع الأموال، وذلك من حيث التعاون بين الشعب بشأن المسائل ذات الصلة بالتعاون التقني.

(٤) انظر الوثيقة TD/B/WP/285/Add.2، الجدولان ١٣ و ١٤.

٥٥ - وفي عام ٢٠١٦، عقدت اللجنة اجتماعين مباشرين. ركّز الأول على تنسيق الإدارة القائمة على النتائج في التعاون التقني، بما في ذلك استعراض مشاريع المبادئ التوجيهية لتخطيط المشاريع؛ وناقش الثاني مجموعة واسعة من الأنشطة الجارية لتحسين سير التعاون التقني من قبيل قاعدة بيانات الطلب والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد اتفاقات المساهمة مع الجهات المانحة، وآلية التمويل الجديدة المقترحة، وتحديث مجموعة أدوات الأونكتاد. وبالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية، تمت أيضاً استشارة أعضاء اللجنة (جهاز الاتصال بين الشعب) في كثير من الأحيان بشأن جميع المسائل ذات الصلة في التنفيذ الفعال والمتناسك لأنشطة التعاون التقني.

٥٦ - ومن حيث تنفيذ المشاريع، بإمكان التعاون بين الشعب، الذي يجمع بين معارف ونقاط قوة شعب الأونكتاد في مختلف المجالات الفنية، أن يعالج على نحو أفضل الطلبات المتعددة التخصصات الموجهة من البلدان المستفيدة. وفي عام ٢٠١٦، نُقِّد العديد من المشاريع من خلال التعاون فيما بين الشعب. ومن أمثلة ذلك المشروع المتعلق بتيسير التجارة ونوع الجنس الذي مولته مؤسسة تجارة وأسواق شرق أفريقيا لصالح جماعة شرق أفريقيا. ويستند المشروع إلى خبرة ثلاث شعب هي: شعبة الاستثمار والمشاريع، وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات، وشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية. ودور الرصد والتنسيق إجمالاً تضطلع به دائرة التعاون التقني. وإذا ما وجدت آلية مناسبة للتنسيق بين الشعب بإمكان الأونكتاد أن يستجيب على نحو أفضل للاحتياجات في مجالي الإبلاغ والرصد لدى الجهات المانحة. وهناك مثال وجيه آخر يتمثل في التنفيذ المشترك لمشروع في كابو فيردي، وهي من أحد البلدان الرائدة في "توحيد الأداء" من جانب ثلاث من شعب الأونكتاد. وقد يسهّر التعاون بين الشعب وضع توصيات سياساتية في مجالات المنافسة وحماية المستهلك، وإدارة الديون، وتيسير التجارة، لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تحسين إطار سياساتها الوطنية من أجل تشجيع النمو الاقتصادي والعمالة.

التعاون بين الوكالات

٥٧ - إن طبيعة أهداف التنمية المستدامة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة، تتطلب تعزيز التنسيق والتعاون في منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتوفير التعاون التقني. ويتقاسم المعلومات وتجميع الموارد والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من خبرة كل وكالة من الوكالات الفريدة من نوعها، استطاع الأونكتاد أن يعمل بشكل أفضل وبقدر أكبر، بموارد محدودة.

٥٨ - وفي عام ٢٠١٦ أحرزت الشراكات فيما بين الوكالات تقدماً في مجال التعاون التقني. وهناك أمثلة عديدة تثبت أهمية التعاون بين الوكالات في تحقيق النتائج. وعلى سبيل المثال فإن الأونكتاد يعمل عن كثب مع مركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا لتقديم المساعدة التقنية بشأن تيسير التجارة. والوكالات الثلاث غالباً ما توحد طلبات المساعدة التقنية وتجمع الأموال المتاحة والوقت اللازم للعمل لأحصائي تيسير التجارة من أجل أفضل استخدام ممكن للموارد النادرة.

٥٩ - وفي مجال حقوق الملكية الفكرية يوفر الرابط بينها وبين المجالات الأخرى ذات الصلة من قبيل التجارة والصحة والتنمية الصناعية مجالاً لتعاون مثمر مع المنظمات الأخرى. ففي عام ٢٠١٦، مثلاً، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية حلقة تدريبية متعددة الجهات صاحبة المصلحة لمناقشة إطار

تشاوري مقترح للملكية الفكرية لصالح جنوب أفريقيا. ومن بين الأمثلة الأخرى التعاون الوثيق بين الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن سياسة الاستهلاك والشراكة الراسخة في إطار المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية.

الطلبات الواردة من البلدان النامية

٦٠- منذ أن عُرضت على الدول الأعضاء قاعدة بيانات للطلبات الرسمية من أجل التعاون التقني الذي يوفره الأونكتاد، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، تلقت الأمانة مقترحات ببناء عديدة من أجل زيادة تحسينها. ولجعلها أداة فعالة لتتبع طلبات المساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد، ركزت جهود الأمانة على التحقق من المعلومات المطلوبة لضمان دقة البيانات وشموليتها، وتحديث الطلبات الجديدة التي يتلقاها الأونكتاد، وإقامة لوحة معلومات لتوفير استعراض توضيحي للبيانات المطلوبة. ويتنظر أن تنطلق نسخة محسنة من قاعدة بيانات الطلبات في النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

٦١- يعد نقص التمويل قيداً رئيسياً يحول دون تقديم المساعدة التقنية في العديد من مجالات عمل الأونكتاد. وهذا يشمل تيسير التجارة واستعراضات سياسات الاستثمار، والتدريب في مجال تطوير المشاريع (Empretec)، والتجارة، ونوع الجنس والتنمية، والوصول إلى منظمة التجارة العالمية، وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ولسد ثغرة التمويل، يلتزم الأونكتاد بدعم من الجهات المانحة التقليدية والناشئة في آن واحد في توفير أموال أكثر إمكانية للتنبؤ وأقل تخصيصاً، الأمر الذي من شأنه أن يمكن الأونكتاد، كما أثبتت ذلك تجربة الماضي، من تلبية احتياجات البلدان النامية على نحو أفضل. وعلى سبيل المثال، فإن مرونة الصندوق الاستثماري المتعدد السنوات والمتعدد الجهات المانحة الذي أنشئ في إطار البرنامج المتعلق ببناء القدرات في مجال الاستثمار لأغراض التنمية يسمح للأونكتاد بتوفير البحث والمساعدة التقنية على مستوى عالٍ، مستجيباً بسرعة لاحتياجات البلدان المستفيدة. وفي المقابل، فإن الأموال المخصصة قد حُدّت من قدرة فريق تيسير التجارة على الاستجابة بشكل ملائم للطلبات القصيرة الأجل في سياق الاتفاق بشأن تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

٦٢- وفي عام ٢٠١٦، واصل الأونكتاد استكشاف سبل التغلب على قيود التمويل ووضع أدوات مكيّفة وفق الاحتياجات من أجل تحسين الخدمات المقدمة لزيائنه. فعلى سبيل المثال، وأمام عجز الموارد وتزايد الطلب المقدم من الدول الأعضاء من أجل تحليل واستعراض اتفاقاتها الاستثمارية الدولية أو صياغة نماذج معاهدات جديدة، أقام الأونكتاد شراكة مع ٤٦ جامعة من جميع أنحاء العالم من أجل استكشاف مضمون اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أُدرجت نتائج مضمون المعاهدات المستكشفة في قاعدة بيانات متاحة مجاناً على موقع الأونكتاد على الشبكة. ويتمثل مشروع آخر في بوابة التجارة الجديدة التي ترعاها جماعة أفريقيا الشرقية منذ عام ٢٠١٦. وهذه الأداة الجديدة لا تساعد وحسب البلدان على الامتثال لبعض شروط الشفافية بموجب اتفاق تيسير التجارة وإنما تساعد أيضاً على تحديد المجالات الممكنة لتنسيق إجراءات التجارة وتبسيطها.

تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

٦٣- طوال العام كثّف الأونكتاد جهوده لتنسيق الإدارة القائمة على النتائج في التعاون التقني. ولمواءمة هذه الممارسات في كامل الأمانة، أصدر الأونكتاد في حزيران/يونيه ٢٠١٦ مبادئ توجيهية من شأنها أن توجه مديري المشاريع في تخطيط المشاريع الموجهة نحو النتائج: "الإدارة القائمة على النتائج لأغراض التعاون التقني للأونكتاد: مبادئ توجيهية لتخطيط المشاريع". وهذه المبادئ التوجيهية الجديدة تستند إلى عشرة شروط كحدّ أدنى للإدارة القائمة على النتائج تغطي المجالات التالية: تحليل المشاكل، وتحليل الجهات صاحبة المصلحة، والقيمة المضافة للأونكتاد، وإطار النواتج، وخطة العمل، والميزانية، والرصد، والتقييم، والإبلاغ، والدروس المستفادة.

٦٤- ولا تزال فترة تجريبية لمدة سنة جارية منذ تموز/يوليه ٢٠١٦ لتقييم شروط الإدارة الدنيا القائمة على النواتج لأغراض التعاون التقني في المنظمة. وفي الأثناء، تحتاج جميع مشاريع التعاون التقني الجديدة إلى الامتثال لهذه الشروط في إعداد وثائق المشاريع. وبالنسبة للمشاريع الجارية، فإن مديري المشاريع مطالبون بالإبلاغ عن وضع تنفيذ المشاريع على أساس فصلي. ولتعاقب نتائج وآثار مشروع ما على نحو أفضل، فإن مديري البرامج مطالبون أيضاً بالإبلاغ، كل فصلين، عن البيانات ذات الصلة بشأن مؤشرات الإنجاز كما هي محددة في الإطار المنطقي للمشروع.

٦٥- وتشير التقييمات الجارية لتطبيق هذه الشروط إلى أن مديري البرامج يواجههم تحدي الافتقار للوقت والدعم اللازمين للرصد والتقييم، ولثقافة مؤسسية من أجل الإدارة القائمة على النتائج وللموظفين المدربين، ولأداة معلومات تقوم على التكنولوجيا لتيسير إدارة المشاريع والإبلاغ عن النتائج. والإدارة العليا حددت تلك المجالات بوصفها أولويات رئيسية وهي تعمل على مواجهة هذه التحديات. وسيُجرى أيضاً تقييم رسمي للمرحلة التجريبية عند اكتمالها.

٦٦- وكجزء من مبادرة لإرساء ثقافة مؤسسية للإدارة القائمة على النتائج، وقرت كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة دورة تدريبية لمدة أسبوع حول مقاييس الإدارة الفعالة القائمة على النتائج لصالح الموظفين المعيّنين. والدورة التدريبية، التي قُسمت إلى جزء من ثلاثة أيام مخصص لمديري المشاريع وجزء من يومين مخصص للإدارة العليا، وقد ساعد ذلك على مد المديرين بأسس الإدارة القائمة على النتائج وأتاح فرصة إجراء نقاش حول أفضل طريقة لتطبيق نهج من هذا القبيل في الأونكتاد. وتفكر الإدارة العليا حالياً في تطوير التدريب الداخلي على الإدارة القائمة على النتائج في عام ٢٠١٧.

مراعاة المنظور الجنساني

٦٧- إن الأونكتاد ملتزم بمراعاة التساوي بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً في عمله الموضوعي، بما في ذلك التعاون التقني. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٦، يجري تجريب قائمة مرجعية لتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً في مشاريع التعاون التقني عبر مختلف الشعب للمساعدة على التحقق من إمكانية تطبيق القائمة المرجعية على مختلف أنواع المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، ولضمان الإدماج الفعلي للأبعاد الجنسانية في مشروع ما، كُلفت جهات التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية في الشعب بمهمة إحجازة المشاريع من المنظور الجنساني. والنتائج

الأولية للاختبار أظهرت أن الأمر يحتاج إلى وضع قائمة مرجعية مبسطة لمشاريع معينة من مشاريع التعاون التقني التي لها قدرة محدودة على إدماج الأبعاد الجنسانية.

٦٨- وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، شارك ٢٥ موظفاً من موظفي الأونكتاد - من مراكز تنسيق المسائل الجنسانية ومراكز تنسيق التعاون التقني ومحرري المنشورات الرئيسية - بما في ذلك ١٨ امرأة، في دورة تدريبية لمدة أربعة أيام حول مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع الأونكتاد للتعاون التقني، ويترأس مدربون من المخيم الجنساني التابع لمركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية بتورينو في إيطاليا إعداد المنشورات الرئيسية. والدورة التدريبية، التي جمعت بين المفاهيم الجنسانية الرئيسية والتطبيقات العملية وتقاسم الخبرات، قد عززت قدرة المشاركين على وضع مشاريع تستجيب للعنصر الجنساني وولدت أفكاراً ثرية لمزيد دعم مراعاة المنظور الجنساني في العمل الموضوعي الذي يقوم به الأونكتاد.

آلية تمويل جديدة

٦٩- لتيسير استجابة الجهات المانحة لطلب البلدان النامية ولسد ثغرة التمويل، يقترح الأونكتاد إنشاء آلية تمويل جديدة. وستوفر الآلية منطلقاً للجمع بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة أثناء اجتماعات التنسيق بين المانحين والمستفيدين التي ستعقد دورياً. والمذكورة المفاهيمية بشأن إنشاء آلية التمويل فيما يتصل بطلبات التعاون التقني العالقة التي تلقاها الأونكتاد قد عُمت على الدول الأعضاء لاستشارتها أثناء الدورة الرابعة والسبعين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في عام ٢٠١٦. وأجريت أيضاً مشاورات غير رسمية مع المجموعات الإقليمية. وستُنقح المذكرة المفاهيمية وسيُعاد إصدارها لتضمينها التعليقات الواردة من الدول الأعضاء.

باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٧٠- يسلط هذا الفرع الضوء على الإسهامات الرئيسية للأونكتاد في تعزيز دور المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية في عملية إصلاح الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٧١- وقد اكتسب الأونكتاد خبرة قيمة من خلال تنفيذ مبادرات صندوق تحقيق النتائج معاً. ومن بين مختلف هذه المبادرات التي تم وضعها في سبعة بلدان تستحق جمهورية تنزانيا المتحدة الإشادة. ففي هذا البلد كمل أحد صناديق الأمم المتحدة مصادر ثنائية من قبيل التمويل المقدم من حكومة سويسرا (أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية)، تحت مظلة أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧٢- وأثناء الأونكتاد الرابع عشر، نُظمت دورة إعلامية بمشاركة رفيعة المستوى من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التجارة العالمية، بشأن إنشاء صندوق استثماري متعدد الجهات المانحة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بخصوص التجارة والقدرة الإنتاجية. ويُتظر أن يصبح الصندوق أداة رئيسية للدعم السياسي المتكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٣- وفي عام ٢٠١٦، واصل الأونكتاد المشاركة بنشاط في وضع أطر جديدة لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بدورات تبدأ في عام ٢٠١٦ أو عام ٢٠١٧ في البلدان التالية على سبيل المثال: أذربيجان، أرمينيا، ألبانيا، أوروغواي، أوزبكستان، بنغلاديش، تركمانستان، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، صربيا، كازاخستان.

٧٤- وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت عمليات للأونكتاد^(٥) في إطار برامج "توحيد الأداء" في المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية على المستوى القطري في الأقاليم التالية:

(أ) أفريقيا (الشرقية والجنوبية، والغربية والوسطى)، إثيوبيا، أنغولا، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، كابو فيردي، ليسوتو، مدغشقر، موزامبيق؛

(ب) الدول العربية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مصر؛

(ج) آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، باكستان، بنغلاديش، بوتان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الصين، فييت نام، ميانمار، نيبال؛

(د) أوروبا وآسيا الوسطى: أذربيجان، أرمينيا، ألبانيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، جورجيا، صربيا؛

(هـ) أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي: أوروغواي.

رابعاً- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

٧٥- في عام ٢٠١٦، حافظ التمويل المقدم من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على اتجاهه الصعودي. وفي الفترة ما بين ٢٠١٣ و٢٠١٦، زادت البلدان النامية دعمها التمويلي للأونكتاد بنسبة ٥٦ في المائة، جاعلة من عام ٢٠١٦ سنة قياسية أخرى. ومع ذلك، لم يخصص إلا جزء صغير من التمويل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والأغلبية العظمى من هذا التمويل كانت موجهة نحو الأنشطة الذاتية التمويل. وهذا يعكس، من جهة، فعالية تعاون الأونكتاد التقني والطلب القوي من جانب البلدان النامية. وبين، من جهة أخرى، ضرورة تعزيز تعبئة الأموال لدى شركاء التمويل في التعاون بين بلدان الجنوب لتكميل المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة.

٧٦- وفي عام ٢٠١٦، انتعشت المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة فنهضت من مستواها المنخفض المسجل في عام ٢٠١٥. غير أن تقلبات حادة على مدى الأعوام والتخصيص الموجه نحو أنشطة محددة وتركيز مصادر التمويل في حفنة من الجهات المانحة كلها أمور ما زالت تمثل الخصائص الرئيسية المميزة للمساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة إلى الأونكتاد. ولتحقيق ولاية الأونكتاد المبينة في توافق آراء نيروبي (Nairobi Maafikiano) فيما يتصل بركن التعاون التقني وزيادة مساهمة الأونكتاد إلى أقصى حد في خطة التنمية

(٥) للاطلاع على معلومات محدثة، انظر:

http://unctad.org/Sections/un_ceb/docs/ceb_2016_OperationsCountryLevel_en.pdf (تم الاطلاع

على هذا الموقع في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

المستدامة لعام ٢٠٣٠، من الحيوي السهر على توافر مساهمات طوعية بكمية وجودة كافيتين. والبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء مدعوة بشدة إلى تقديم مساهمات أكثر مرونة وأقل تخصيصاً لعدة أعوام للأونكتاد بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

٧٧- وخلافاً لهبوط حصة إنفاق منظومة الأمم المتحدة في أقل البلدان نمواً لأغراض الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية^(٦)، ظلت نفقات التعاون التقني للأونكتاد لدعم هذه البلدان مرتفعة من حيث الحجم والنسبة. وسيواصل الأونكتاد إعطاء الأولوية في المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً وتوفير قدر كبير من الدعم لأضعف الاقتصادات التي يمكن بالنسبة لها أن تلعب المساعدة التقنية دوراً حافزاً في التغلب على العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٨- والإدارة الرشيدة للتعاون التقني هامة من أجل الاستخدام الفعال لأموال الجهات المانحة، ومن أجل التنفيذ الفعلي للأنشطة والتعبئة النشطة للموارد الإضافية. وفي عام ٢٠١٦، واصل الأونكتاد تعزيز سير التعاون التقني، ولا سيما عن طريق قيادة وتوجيه الشروط الدنيا للإدارة القائمة على النتائج لأغراض التعاون التقني، وتحسين قاعدة بيانات الطلب، وتعزيز أنشطة التعاون التقني من خلال مجموعة أدوات الأونكتاد، وتشجيع التعاون بين الشعب والوكالات.

٧٩- ولدعم البلدان النامية بشكل فعال في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التحويلية والشاملة، سيكشف الأونكتاد جهوده لتعبئة الموارد في الأعوام القادمة. وسيشمل ذلك تنويع قاعدة تمويله واستكشاف السبل الابتكارية لتعبئة الموارد (مثلاً إنشاء آلية تمويل جديدة)؛ وتعزيز إدارة التعاون التقني لجعلها أكثر فعالية وشفافية ومساءلة؛ وزيادة التعاون والتنسيق على عدة مستويات، ولا سيما من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية.